

## جدول المحتويات

1	كلمة الوزير:
2	الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي
3	الرؤية:
3	الرسالة:
3	القيم:
4	الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:
4	الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:
5	الهيكل التنظيمي
7	المهام والواجبات
8	الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة
9	1- قائمة المتعاملين STAKEHOLDERS LIST
11	2- الخدمات المقدمة للمتعاملين
12	1-2 الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الخارجيين
27	2-2 الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين
32	الباب الثالث: الإنجازات
33	أولاً: في مجال التخطيط
34	ثانياً: في مجال التنسيق
38	ثالثاً: في مجال التعاون الدولي
41	رابعاً: في مجال التوجيه
49	الباب الرابع: التطوير المستمر وبناء القدرات المؤسسية
50	تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة
50	نظام إدارة الجودة QUALITY MANAGEMENT SYSTEM:
50	مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة:
53	تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2010
53	التحفيز والمكافأة:
53	البيئات الدراسية لعام 2010
53	جائزة موظف الشهر وجائزة انجاز للعام 2010 :
55	جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية

## كلمة الوزير

تحية طيبة وبعد،



يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2010، والذي يلقي الضوء على أبرز واهم انجازات الوزارة لعام 2010 حيث سعت الوزارة إلى ترجمة رؤى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله، الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بالاقتصاد الوطني ضمن محاور عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام الماضي بالعمل على تنفيذ خطتها للعام 2010 حيث تضمنت هذه الخطة برامج وأنشطة مختلفة تهدف إلى توفير الدعم لمختلف الوزارات والمؤسسات .

كما عملت الوزارة وفي إطار الجهود والمسااعي التي تبذلها المملكة للسير قدماً ببرامج الإصلاح والتحديث والتطوير المختلفة في كافة القطاعات التنموية، على تنسيق وتوجيه جهود التنمية الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة بالبرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية وبالتشارك مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية .

وختاماً أود أن أتقدم من كافة العاملين بالوزارة بجزيل الشكر لجميع الجهود المبذولة لحصول وزارتنا على المركز الأول في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية ولدورات متعددة متمنياً لهذا الوطن الغالي دوام التقدم في ظل راعي المسيرة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

د. جعفر عبد حسان

وزير التخطيط والتعاون الدولي

## الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي



## الرؤية:

وزارة رائدة لها دور أساسي في رسم السياسات الوطنية والقطاعية وتوجيه برامج التنمية على المستويات المحلية والوطنية، وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق أعلى مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

## الرسالة:

"تنسيق وتوجيه جهود التنمية وضمان تكاملها من خلال التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاعات المختلفة لرفع مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق إعداد ومتابعة وتقييم آثار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتوطيد أواصر التعاون الدولي لتحقيق الأهداف التنموية، وتوجيه المساعدات حسب أولويات اقتصادية واجتماعية مدروسة وعلى أسس التقييم المستمر وفي إطار الأجندة الوطنية وبرامج عمل الحكومة، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة."

## القيم:

العمل بروح الفريق  
التطوير والتحسين المستمر  
الالتزام والانتماء  
الشفافية  
المبادرة  
التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء

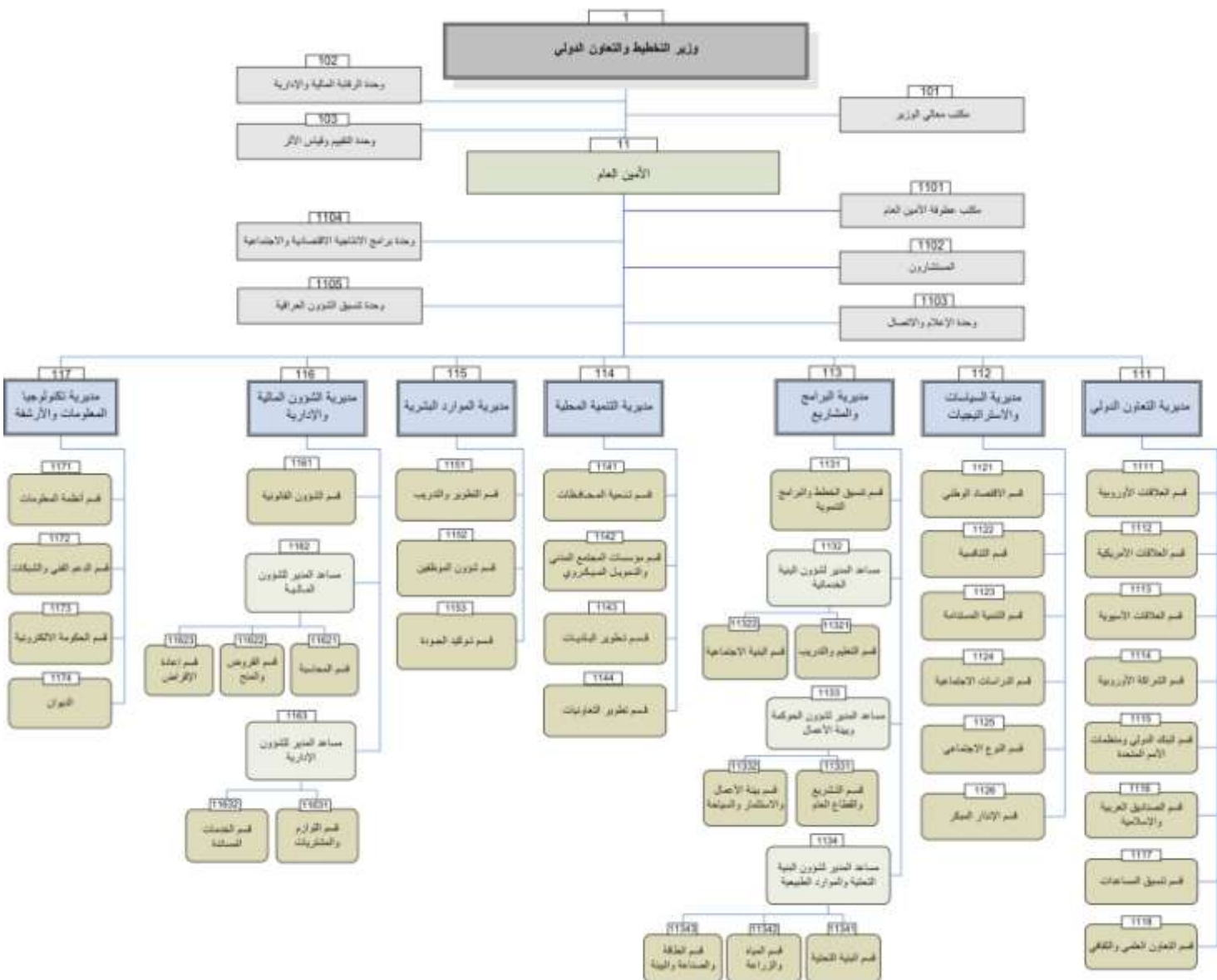
## الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

1. تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
2. تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
3. المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
4. توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.

## الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

1. ضمان التنسيق والتكامل بين المشاريع المختلفة لتحقيق الأولويات والأهداف التنموية الوطنية وفي إطار التخطيط التنموي الشامل المتوسط المدى.
2. تحسين السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة ضمن نهج اللامركزية ورفع قدرات المنظمات غير الحكومية للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي.
3. المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً.
4. تطوير آليات ومعايير لقياس أثر تدخلات الحكومة التنموية من خلال تنفيذها للبرامج والمشاريع المختلفة.
5. تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لتحسين ترتيب الأردن وفق التصنيفات والمؤشرات العالمية.
6. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من الدول والجهات المانحة من خلال وضع الأولويات على أسس مدروسة متفق عليها بالتنسيق مع الجهات المستفيدة وزيادة نسبة المساعدات وتوسعة قاعدة المنح.
7. بناء نموذج في الإدارة حسب أفضل المعايير الدولية والتجارب الناجحة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.

## الهيكل التنظيمي



### أولاً: في مجال التخطيط

1. رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية من اقتصادية واجتماعية وسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
3. تطوير الاستراتيجيات المستقبلية من خلال العمل مع المؤسسات الدولية لتوفير البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

### ثانياً: في مجال التنسيق

1. التنسيق بين نشاطات الوزارات والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي والحيز المكاني لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة.
2. العمل كحلقة وصل بين الجهات الدولية المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية.

### ثالثاً: في مجال التعاون

1. وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
2. توفير وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية.
3. التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام.

### رابعاً: في مجال التوجيه

1. متابعة سبل تحقيق الأهداف الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
2. وضع برامج واليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات، لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
3. وضع آلية للمتابعة وتقييم الآثار التنموية الناتجة عن تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتعاون مع الجهات المعنية، واقتراح التعديلات المناسبة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك.
4. متابعة الأهداف والبرامج التنموية التي أوصت بها المبادرات والمؤتمرات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية.
5. متابعة المؤشرات الاقتصادية العالمية ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.



## الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة

## 1- قائمة المتعاملين Stakeholders List

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين مع الوزارة (Stakeholders List)

<ul style="list-style-type: none"> <li>• وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) والوكالة الكندية للتنمية .</li> <li>• منظمات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية: / UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / WFP / IFAD / ESCWA / COMCEC / UNIFEM / IOM / UNESCO / UNHCR</li> <li>• الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.</li> <li>• الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا وبنك الإعمار الألماني والوكالة الدولية (KfW/GIZ)، فرنسا والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، إسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا).</li> <li>• الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا).</li> <li>• مجموعة البنك الدولي بما فيها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومرفق البيئة العالمي (GEF).</li> <li>• الوكالة البريطانية للإنماء.</li> <li>• الوكالة الإسبانية للتنمية.</li> <li>• الصناديق العربية والإسلامية والإقليمية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية.</li> </ul>	<p><b>الجهات المانحة</b> <b>Donors</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• جميع الوزارات</li> <li>• المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر:</li> <li>- البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، هيئة الطيران المدني، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة، دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية.</li> </ul>	<p><b>المؤسسات الحكومية</b> <b>ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية</b> <b>(Governmental Entities, Civil Societies, NGOs)</b></p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء</li> <li>• المراكز الوطنية: المركز الوطني للبحث والتطوير، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية</li> <li>• الجامعات والمعاهد الحكومية</li> <li>• دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية</li> <li>• الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني</li> <li>• النقابات، المؤسسة التعاونية، التعاونيات</li> <li>• المنظمات المجتمعية وغير الحكومية مثل: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي لتنمية البادية والجمعيات الخيرية والتعاونية.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مجلس الوزراء</li> <li>• اللجان الوزارية المختلفة</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء (Prime Ministry)</p>

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات / وحدات / أقسام / موظفين) وعلى النحو الآتي:

1 - المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين.

- مديرية التعاون الدولي.
- مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- مديرية البرامج والمشاريع.
- مديرية التنمية المحلية.
- وحدة التقييم وقياس الأثر.
- وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- وحدة تنسيق الشؤون العراقية.

2 - المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة.
- وحدة الإعلام والاتصال.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.

مديرية التعاون الدولي

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهات المتلقية لهذه الخدمة
إيجاد مصادر تمويلية لطلبات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى البحث المستمر عن مصادر ونوافذ تمويلية لطلبات تمويل البرامج والمشاريع الواردة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتنسيق عملية التمويل بحيث تتماشى مع التوجهات والأولويات التنموية والوطنية. وكذلك عملية توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ودعم مباشر للخزينة العامة بالإضافة إلى المساعدات الفنية للبرامج والمشاريع ذات الأولوية في القطاعات الحيوية المختلفة.	الجهات المحلية المستفيدة والمنفذة
تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية والعلمية	تهدف هذه الخدمة إلى تحضير وإعداد وتوقيع الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وحكومات الدول الأخرى، وكذلك توقيع البرامج التنفيذية لهذه الاتفاقيات لتفعيلها وإدخالها حيز النفاذ ليصار إلى الاستفادة من مضمون الاتفاقيات من كلا الطرفين في تبادل التعاون في المجالات المتفق عليها.	
ضبط عملية الترشيح للدورات والبعثات	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية الترشيح لحضور أو المشاركة في أية دورات أو بعثات خارجية واردة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي في الوزارة، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من الدورات الخارجية والمنح الدراسية المقدمة في بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لموظفي القطاع العام في مختلف المجالات.	
التوعية باتفاقية الشراكة-الأردنية الأوروبية	تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المؤسسات والوزارات الحكومية والقطاع الخاص من الحصول على المعلومات المتعلقة باتفاقية الشراكة-الأردنية الأوروبية وخطة العمل الأردنية-الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار، وكذلك التعرف على مجالات التعاون المختلفة في القطاعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك مع الجانب الأوروبي.	القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية

## تابع... مديرية التعاون الدولي

ط الجهات الحكومية المرتب عملها بتنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية و خطة العمل المشتركة لسياسة الجوار	تهدف هذه الخدمة إلى دعم المؤسسات والوزارات الحكومية المختلفة ومساعدتها على الإيفاء بالتزامات المملكة ضمن اتفاقية الشراكة-الأردنية الأوروبية وخطة العمل الأردنية-الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار، وذلك عن طريق توفير مشاريع التوأمة والدعم الفني، إضافة لتوفير الممكن من الأجهزة والمعدات لتلك المؤسسات.	دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار
الوزارات، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية.	تنسيق ومتابعة برامج المساعدات المتفق عليها بروتوكولياً مع الولايات المتحدة
الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج مساعدات منظمات الأمم المتحدة وتوجيه هذا الدعم نحو الأولويات التنموية	تعظيم الاستفادة من الدعم المقدم من خلال منظمات الأمم المتحدة
الوزارة المعنية الجهة المنفذة الجهة المستفيدة	تهدف هذه الخدمة إلى تمويل المشاريع من خلال توفير المنح والقروض الميسرة أو المساعدات العينية/الفنية المقدمة من مجموعة البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى بما فيها الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية والآسيوية والعربية	توفير التمويل للمشاريع التنموية والمساعدات الفنية والمنح من خلال مجموعة البنك الدولي والجهات المانحة الأوروبية والآسيوية وكذلك العربية

## مديرية السياسات والاستراتيجيات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
دراسة الأداء الاقتصادي	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص
رصد وتحليل مؤشرات الفقر والعوامل المؤثرة بها	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة التغيرات في مؤشرات الفقر المختلفة وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة بهذه المؤشرات، فضلاً عن تحليل نتائج دراسات البنك الدولي حول العلاقة بين الفقر وباقي المؤشرات الاقتصادية وتقديم التوصيات بهذا الخصوص.	رئاسة الوزراء والوزارات
المساهمة في إعداد وتحديث الخطط الوطنية	تهدف هذه الخدمة إلى: - إعداد الإطار الكلي للاقتصاد الوطني إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والبرامج الوطنية	رئاسة الوزراء
دراسة تطورات التجارة الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة تطورات التجارة الخارجية وتأثيرها على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات.	المؤسسات الحكومية
إعداد التوقعات حول المؤشرات الاقتصادية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقارير بخصوص التوقعات الاقتصادية، والتي يتم إعدادها بشكل ربعي	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص
مراقبة الحسابات القومية والمالية والقطاع النقدي	تهدف هذه الخدمة إلى تقييم ومتابعة الإجراءات والتطورات والسياسات المتعلقة بالحسابات القومية والمالية العامة والقطاع النقدي	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص
مراقبة الأداء الاقتصادي من خلال نظام الإنذار المبكر	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم توقعات مستقبلية حول المؤشرات الاقتصادية المختلفة بهدف المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي	رئاسة الوزراء، البنك المركزي، وزارة المالية.
متابعة تطورات المديونية الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية متابعة تطورات المديونية الخارجية وتقييم الأثر المصاحب لهذه التطورات	رئاسة الوزراء و الوزارات

الوزارات المعنية، رئاسة الوزراء	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة آخر التطورات والمبادرات على الصعيد العالمي لغايات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير حولها، وتنسيق الجهود الوطنية المختلفة لغايات تمثيل المملكة في المحافل الدولية المتخصصة في هذا المجال	متابعة التطورات والمنتديات الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة
رئاسة الوزراء، الوزارات	وتهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب الأردن في تقرير مؤشرات التنمية الصادر عن البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير دليل الاستدامة العالمي الصادر عن جامعة بيل والمنندى الاقتصادي العالمي وتحليل نتائج هذه التقارير	متابعة ترتيب الأردن في تقارير التنمية البشرية وتقارير دليل الاستدامة العالمي
رئاسة الوزراء، الوزارات، الصحفيين، الجهات غير الحكومية المعنية بمجالات التنمية البشرية في المملكة والجامعات	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات من أجل صياغة جملة من السياسات الهادفة إلى تحسين مستويات ومكاسب التنمية البشرية في الأردن، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري بهدف زيادة مستويات التنمية في كافة مناطق المملكة.	الساهمة في إعداد تقارير وطنية دورية حول اتجاهات التنمية البشرية في الأردن، مع التركيز على دور القطاعات المختلفة في هذا المجال
رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاع الخاص	تهدف هذه الخدمة الى أعداد دراسة حول قطاع استراتيجي أو موضوع معين، وذلك لتقييم تنافسية هذه القطاعات ومقارنتها مع أفضل الممارسات عالمياً، واقتراح التوصيات لصانعي القرار ورسمي السياسات من أجل رفع تنافسية القطاعات الاقتصادية المدروسة الأمر الذي ينعكس إيجابياً على القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني بشكل عام.	إعداد دراسات تقييم وتحسين المقدرة التنافسية
	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب تنافسية الأردن من خلال تقارير التنافسية العالمي والصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية ، وتقديم المساعدة لهذه الجهات في إصدار تقاريرها عن طريق تزويدها بالمعلومات الكمية والنوعية بالإضافة إلى تحليل نتائج هذه التقارير، والعمل مع الجهات المعنية لتحسين مرتبة الأردن في هذه التقارير.	متابعة ترتيب تنافسية الأردن
	العمل مع كافة الجهات الرسمية وممثلين عن القطاع الخاص وذلك بالتعاون مع	تحسين بيئة الأعمال



	<p>جهات دولية والاستفادة من الخبرات العالمية التي تقدمها لوضع خطة عملية وقابلة للتطبيق لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار عن طريق تحديد العوامل المؤثرة عليها ومواطن الضعف فيها واقتراح سبل معالجتها.</p>	والاستثمار
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى إعداد النماذج الاقتصادية بشكل دوري ليتم استخدامها في تحديد التنبؤات الاقتصادية</p>	إعداد النماذج الاقتصادية

تابع ... مديرية السياسات والاستراتيجيات

رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى عرض وتحديث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف مساعدة الباحثين والمحللين في تقييم أداء الاقتصاد بشكل عام.	إنشاء وتحديث لوحة مؤشرات الأداء
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والوزارات والمؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة في ضمان إدماج الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف وبرامج البرنامج التنفيذي في إستراتيجية المرأة	المشاركة في إعداد إستراتيجية المرأة
الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والجهات المانحة	تهدف هذه الخدمة بمتابعة وتقييم مدى استجابة السياسات والبرامج لاحتياجات كل من الرجل والمرأة، ومدى تحقيقها للعدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين	متابعة السياسات والبرامج المستجيبة للجنندر
رئاسة الوزراء، الوزارات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دائرة الإحصاءات العامة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات من أجل صياغة سياسات تهدف إلى توسيع الطبقة الوسطى وحمايتها من الانكماش في المملكة.	متابعة سلسلة دراسات الطبقة الوسطى
رئاسة الوزراء، الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات والمؤشرات حول الفقر من أجل تمكين الجهات المعنية ذات العلاقة من صياغة السياسات المناسبة وتقييم التقدم المحرز عبر فترات زمنية منتظمة تجاه تخفيض نسب الفقر وحدة الفقر في المناطق والأقضية المختلفة.	إعداد دراسات دورية حول اتجاهات الفقر في المملكة وعلى مستوى المحافظات والأقضية
رئاسة الوزراء، الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة	تهدف هذه الخدمة إلى تحديد الفئات المحرومة وتوزيعها جغرافياً على مناطق المملكة، إضافة إلى صياغة الإجراءات والسياسات المتعلقة بحماية هذه الفئة الحيلولة دون توسعها.	دراسة مستويات الحرمان (LSI)
رئاسة الوزراء، الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة.	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأردني وبناء التطبيقات الاقتصادية المبنية عليها.	بناء وتحديث جداول المدخلات والمخرجات

## مديرية البرامج والمشاريع

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد البرامج و الخطط التنفيذية للتنمية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد الأولويات التنموية ضمن القطاعات المختلفة</li> <li>- ضمان مواءمة الأولويات القطاعية مع الأولويات الوطنية</li> <li>- تحديد الخطط التنفيذية ضمن إطار مالي وزمني محدد بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية</li> <li>- ضمان انسجام البرامج والخطط التنموية مع مبادرات الأجندة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>القطاعات الأخرى في المجتمع الأردني</p>
متابعة تنفيذ البرامج والخطط التنفيذية للتنمية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التأكد من تنفيذ الجهات المختلفة للمشاريع حسب جدولها الزمني ومخصصاتها المالية</li> <li>- تحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنفيذ المشاريع واقتراح التوصيات حولها</li> <li>- متابعة تمويل المشاريع ذات الأولوية ضمن القطاعات المختلفة</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>القطاعات الأخرى في المجتمع المدني</p>
متابعة مؤشرات قياس الأداء للبرامج والخطط التنموية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- متابعة ورصد مؤشرات الأداء ومقارنتها بالقيم المستهدفة</li> <li>- تصنيف المؤشرات حسب درجة التحقق باتجاه القيم المستهدفة (تسير باتجاه المستهدف، تراجع )</li> <li>- تحديد المشاكل واقتراح التوصيات</li> <li>- متابعة الإجراءات التي من شأنها تحسين قيم المؤشرات مع الجهات المعنية</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>الجهات المعنية بالتنمية</p>

## تابع... مديرية البرامج والمشاريع

<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية منظمات الأمم المتحدة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- متابعة قيم مؤشرات الألفية بشكل دوري</li> <li>- تحديد المشاكل والعقبات واقتراح التوصيات لحلها</li> <li>- متابعة البرامج والمشاريع والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الألفية</li> <li>- مقارنة وضع الأردن بمؤشرات الألفية بالدول العربية والأجنبية</li> <li>- وضع آليات تساعد في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية</li> <li>- بالمشاركة مع الجهات المعنية</li> </ul>	<p>متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية</p>
<p>المؤسسات الحكومية مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين أداء الكوادر البشرية العاملة ضمن القطاع الحكومي</li> <li>- إعداد البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة</li> <li>- تنفيذ البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهات الداعمة</li> </ul>	<p>بناء القدرات المؤسسية</p>
<p>المؤسسات الحكومية مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد نظام محوسب والاستفادة منه في انجاز النشاطات التالية:</li> <li>- توفير بيانات لإعداد الخطط والبرامج التنموية ومتابعة تنفيذها</li> <li>- بناء قاعدة بيانات للبرامج والمشاريع ضمن الخطط والبرامج التنموية</li> <li>- توفير قاعدة بيانات لمؤشرات قياس الأداء</li> <li>- إعداد التقارير الدورية والسنوية وعند الحاجة</li> </ul>	<p>إعداد نظام لإدارة المعلومات</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان وضوح فكرة وأهداف وجاهزية المشروع المقترح للتمويل</li> <li>- ضمان انسجام أهداف المشروع مع الأهداف الوطنية</li> <li>- ضمان انسجام أهداف ومكونات المشروع مع متطلبات وشروط الجهات المانحة المختلفة</li> </ul>	<p>دراسة مقترحات المشاريع الرأسمالية المقدمة للتمويل</p>

## تابع... مديرية البرامج والمشاريع

رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى: - تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة - توفير البيانات اللازمة عن المشاريع التنموية ذات الأولوية	إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الرأسمالية ذات الأولوية في التمويل
مكتب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى: - توفير المعلومات المحدثة حول المشاريع الرأسمالية الممولة موزعة حسب المحافظات - توفير بيانات تساعد في عملية التخطيط الإقليمي واتخاذ القرار بشأن تحديد الأولويات الوطنية	إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الرأسمالية التمويل موزعة حسب المحافظات
الجهات المستفيدة الجهات الممولة	تهدف هذه الخدمة إلى: - متابعة المشاريع الرأسمالية الممول ة من خلال المساعدات الخارجية والتي تنفذها مختلف الوزارات والمؤسسات من حيث نسبة الانجاز ومراجعة خطط العمل وتقارير تقدم سير العمل فيها، وإيجاز المطالبات المالية، و تحديد الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية ل وضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات - إعداد التقارير اللازمة التي تعكس مستويات الانجاز الحسي والمالي للمشاريع قيد التنفيذ، وتوفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرار	متابعة المشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ
الجهات الممولة الجهات المعنية بالمشاريع	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان التنسيق الكامل ما بين الجهات التمويلية المختلفة والجهات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع التنموية - اقتراح الملاحظات حول نتائج زيارات البعثات التمويلية - متابعة توصيات البعثات التمويلية مع الوزارات والمؤسسات المنفذة لضمان تنفيذها - مراجعة الدراسات والتقارير المرسلة من الجهات التمويلية وإيداء الملاحظات حولها وتزويد الجهات المعنية بها	مرافقة بعثات التمويل الدولية

### تابع... مديرية البرامج والمشاريع

المشاركة في إعداد الموازنات للمشاريع	تهدف هذه الخدمة إلى توفير البيانات المالية والفنية المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية التي تدرج ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي	الوزارات والمؤسسات المعنية
إعداد تقارير سنوية حول آخر المستجدات للقطاعات المختلفة	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث آخر المستجدات والتطورات على مستوى القطاعات المختلفة لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات تتعلق بالقضايا التنموية وعند الإعداد للبرامج التنموية	الوزارات والمؤسسات المعنية

### مديرية التنمية المحلية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد ملفات معلوماتية للمحافظات في المملكة.	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد ملفات معلوماتية شاملة ومتكاملة وعلى كافة مستويات التقسيمات الإدارية في المحافظات تعمل على تحديث البيانات والمؤشرات التنموية الخاصة بكل محافظة والتي تساعد على تحديد الفوارق التنموية بينها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من حدتها. ويندرج ضمن هذه الملفات الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي ، خطة وحدة التنمية، وجيوب الفقر في المحافظة المعنية، ومشاريع وبرامج الوزارة والتي تتابع تنفيذها مع الجهات المعنية، والمناطق التنموية(إن وجدت) في المحافظة المعنية.	مكتب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية وحدة التنمية في المحافظة

## مديرية التنمية المحلية

<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الهيئات المستقلة مؤسسات المجتمع المدني</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى إعداد برامج تنمية للمحافظات لتعمل ك وبلتق مرجعية لتوجيه جهود القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفق أولويات تنمية واضحة ومحددة تتضمن مؤشرات لقياس الأداء وآليات لتقييم أثر تنفيذ برامج ومشاريع على مستوى المحافظات، وتشارك فيه الفئات المستفيدة نفسها، وتترجم هذه البرامج إلى مشاريع سنوية ترصد لها كلف مالية ويتم متابعة تنفيذها والتأكد من تحقيقها للمؤشرات والأهداف المتوقعة.</p>	<p>إعداد برامج تنمية للمحافظات</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الجهات الممولة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى متابعة جميع المشاريع التنموية في المحافظات والبلديات والتدقيق على سير العمل فيها بالإضافة إلى متابعة نسب الانجاز المتفق عليها ضمن فترة تنفيذ المشروع أو البرنامج</p>	<p>متابعة تنفيذ المشاريع التنموية بالمحافظات والبلديات</p>
<p>الجهات التي لها علاقة بمجالات التنمية والتخطيط الإقليمي الجهات الممولة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بنشاطات التخطيط الإقليمي أو تتداخل معه</p>	<p>تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بمجال التنمية والتخطيط الإقليمي</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية مؤسسات المجتمع المدني الجهات الممولة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى ضمان انسجام أهداف واستثمار المشاريع على المستوى الوطني في السعي نحو تحقيق احتياجات المجتمعات المحلية من التنمية والتطوير .</p>	<p>تفعيل دور المشاريع الوطنية في تنمية المجتمعات المحلية</p>
	<p>تهدف هذه الخدمة إلى دراسة طلبات الإدارات والهيئات المحلية المقدمة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف القيام بتوفير تمويل عن طريق المنح المتاحة.</p>	<p>دراسة الطلبات المقدمة من الإدارات والهيئات المحلية كالبلديات المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني</p>
	<p>تهدف هذه الخدمة إلى تحديد المحددات التي تواجه العمل الاجتماعي والتطوعي في المناطق الأقل نمواً وذلك من خلال تقييم أداء الإدارات والهيئات المحلية فيها والعمل على وضع الحلول المناسبة بالتعاون مع الجهات المعنية</p>	<p>دراسة المحددات في المناطق الأقل نموا</p>

## وحدة التقييم وقياس الأثر

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تعظيم الاستفادة من البرامج والمشاريع لتحسين البيئة التنموية الاقتصادية والاجتماعية	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان انسجام البرامج والمشاريع مع الأهداف والأولويات الوطنية - تبني منهجيات للتقييم وقياس الأثر للبرامج والمشاريع لتشمل صياغة وثائق وخطط للتقييم وتنفيذ التوصيات و تعميم الدروس المستفادة . - ضمان الاستفادة من عمليات التقييم والدروس المستفادة لتنعكس على الوطن والمواطنين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة
مأسسة عملية التقييم وقياس الأثر	تهدف هذه الخدمة إلى: - الوصول بعملية التقييم و قياس الأثر لتكون جزء لا يتجزأ من البرامج التنموية الحكومية - تفعيل الإطار العام المؤسسي لعملية التقييم - تمكين القدرات الفردية والمؤسسية في مجال تقييم البرامج والمشاريع و قياس الأثر للارتفاع بأدائهم فردياً.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة
تعزيز الشراكات المؤسسية والمجتمعية لتحقيق الأهداف التنموية للبرامج الحكومية	- ضمان المشاركة الفاعلة مع البعثات التقييمية التي تنفذها الجهات المانحة والمنظمات الدولية في مراحل التقييم المختلفة. - تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة (الجهات المنفذة، والوزارات والمديريات المعنية والمستفيدين) في مراحل التقييم المختلفة بكفاءة وفاعلية.	الجهات المانحة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية وشبه الحكومية



## وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
<b>تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان:</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مشروع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة</li> <li>- مشروع تطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار</li> <li>- مشروع إسكان الأسر الفقيرة</li> </ul>	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة	المجتمعات الفقيرة في مختلف التجمعات السكانية في المملكة
<b>تنفيذ وتطوير المشاريع الصغيرة:</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الإقراض الصغير والمتوسط</li> <li>- مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة)</li> </ul>	تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية وإدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية	أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
<b>تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر:</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المحلي (برنامج قدرات)</li> <li>- مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشرة</li> </ul>	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية، إضافة إلى وضع الحلول المباشرة للمشكلات التنموية الظاهرة وذلك من خلال مشاريع التدخل المباشر	المنح الصغيرة وقدرات: المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs) التدخل المباشر: الجهات الحكومية وشبه الحكومية والمنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)
<b>تنفيذ مشاريع التنمية المحلية المتكاملة في مناطق جيوب الفقر:</b>	الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs) المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر

## وحدة تنسيق الشؤون العراقية

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الخدمات المقدمة
منظمات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن، الحكومة الأردنية	- تحديد احتياجات وأولويات المملكة من الدعم بناءً على دراسة أثر تواجد العراقيين بالمملكة على القطاعات المختلفة
مؤسسات المجتمع المحلي، الهيئات الدولية، الجهات المانحة، العراقيين في الملكة	- العمل كسكرتاريا للجنة التنسيق والمشكلة لغايات التنسيق والتنظيم والمتابعة مع الوزارات والدوائر الرسمية، والتي تقوم بدورها بدراسة الطلبات المقدمة من الجهات المانحة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها بخصوص توجيه الدعم المقدم للعراقيين في الأردن بما ينسجم مع السياسة العامة للحكومة
العراقيين في الأردن والمجتمع المدني، والوزارات القطاعية المختلفة	- مراجعة المشاريع المقدمة من الجهات المانحة والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية لضمان انسجام أنشطتها الموجهة لدعم العراقيين مع السياسة العامة وأوجه الدعم والقطاعات ذات الأولوية
العراقيين المقيمين على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية	- تلقي الشكاوى والاستفسارات من العراقيين عن طريق الخط الساخن الذي تم استحداثه في وحدة تنسيق الشؤون العراقية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول الخدمات الصحية والتعليمية
المكتب المؤقت للبنك الدولي للعراق-عمان، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة.	- التنسيق مع المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال رفع كفاءات الكوادر العراقية والعمل على تسهيل عملها
الحكومة الأردنية	- متابعة نتائج المؤتمرات الدولية والإقليمية حول العراق بما في ذلك نتائج مؤتمرات المانحين

تابع... وحدة تنسيق الشؤون العراقية

المنظمات غير الحكومية	- تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن وفقا لقانون الجمعيات الأردني والقيام بالزيارات الميدانية لمتابعة سير العمل
الحكومة الأردنية	- المشاركة في عضوية لجنة العطاءات الخاصة والمشكلة لغايات متابعة تنفيذ اتفاقيات المنح المقدمة لدعم الحكومة لاستضافتها العراقيين لضمان استغلال كامل المنحة ضمن المدة المحددة
الحكومة الأردنية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، البنك الدولي، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وغيرها	- مراجعة شروط الاتفاقيات الموقعة مع الهيئات الدولية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن بالإضافة إلى متابعة تنفيذها مع الجهات الأردنية لضمان الالتزام بما ورد بالاتفاقية
الحكومة الأردنية و منظمات الأمم المتحدة والجهات الدولية التي تقدم منح للحكومة	- المتابعة مع كافة الجهات المعنية لضمان الالتزام بمضمون ورقة السياسات العامة حول آلية توجيه الدعم

## 2-2 الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

مديرية الموارد البشرية		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لانجاز مهام المديريات / الوحدات حسب متطلبات الخطة الإستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأسس المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أسس التدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الإدارة الإستراتيجية	تهدف هذه الخدمة إلى التنسيق مع جميع مديريات/وحدات الوزارة لوضع وتصميم الخطة الإستراتيجية للوزارة وإدارتها ومتابعة تنفيذها	جميع مديريات ووحدات الوزارة

## مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير وتطوير العنصر التكنولوجي كأداة عمل مساعدة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير البيئة التقنية وإدامة البنية التحتية التكنولوجية لرفع وتعزيز مستوى وكفاءة الأداء العام للوزارة، واستثمار أحدث وسائل التكنولوجيا لأتمتة إجراءات العمل من أجل الارتقاء بأداء المديریات والوحدات والأقسام، والعمل على تجذير ثقافة إدارة المعرفة والتشارك بها لبناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الإلكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة من الجهات الخارجية من أجل الحصول على تمويل	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تُعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال اكتمال مواصفاتها الفنية	مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالمشاريع والتمويل

## مديرية الشؤون المالية والإدارية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأمور المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى بيان الثغرات في القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها وضمان انسجام عمليات ونشاطات الوزارة مع الأنظمة والتشريعات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها	مديرية التعاون الدولي مديرية البرامج والمشاريع
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى مناقشة مشاريع موازنات المؤسسات والدوائر الحكومية والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر... الخ	جميع مديريات ووحدات الوزارة

## وحدة الإعلام والاتصال

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إقامة علاقة تواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء علاقة ايجابية مع وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحققها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة ، وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.</li> <li>- إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية</li> <li>- تكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات في الوقت المناسب</li> <li>- إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكتاب والصحفيين والإعلاميين ذوي العلاقة</li> </ul>	وسائل الإعلام الخارجية والداخلية
القيام بالنشاطات البروتوكولية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية</li> <li>- الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي</li> <li>- متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية</li> <li>- مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية</li> </ul>	جميع مديريات ووحدات الوزارة

## وحدة الرقابة المالية والإدارية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
الفحص المفاجئ على أمين الصندوق	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة الواردات والمقبوضات مع الوثائق المرسلة إلى وزارة المالية	مديرية الشؤون المالية والإدارية
تدقيق مستندات الصرف ومطابقتها مع المرفقات	تهدف هذه الخدمة إلى تدقيق وضبط مستندات الصرف والتأكد من وجود المعززات المتعلقة بالصرف ومطابقتها للأصول المحاسبية وانسجامها مع ما خصص بقانون الموازنة العامة	
مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/ المحاسبة	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية مع السجلات والوثائق الموجودة في وحدة الرقابة المالية والإدارية	
إعداد التقارير الرقابية المتعلقة بالقوائم المالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الإدارة العليا في الوزارة بصورة الوضع المالي للوزارة من خلال تحليل البيانات المالية للوزارة وبيان أية انحرافات حدثت عن المخطط	الإدارة العليا
إعداد التقارير والمذكرات الرقابية المتعلقة بالجوانب الإدارية في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الإدارة العليا والإدارات المختلفة في الوزارة بصورة أية ملاحظات أو أخطاء حصلت أو من الممكن حصولها بحيث يمكن تجنبها للوصول إلى كفاءة عالية في إدارة موارد الوزارة.	الإدارة العليا مديريات الوزارة المختلفة



## الباب الثالث: الإنجازات

بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتوجيه الجهود التنموية للمملكة عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال نهج تشاركي مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والجهات والمؤسسات الدولية، وفيما يلي أهم إنجازات الوزارة في هذا المجال:

### إعداد البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)

عملت الوزارة على إعداد البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2011-2013)، وذلك من خلال نهج تشاركي ساهمت فيه كافة الوزارات والمؤسسات المعنية من القطاعين العام والخاص، استناداً إلى عدد من المرجعيات كتوصيات كلنا الأردن، والأجندة الوطنية، وكتاب التكليف السامي، والمبادرات الملكية، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة. ويحتوي البرنامج على سبعة محاور تشمل ( 24 ) قطاعاً اقتصادياً واجتماعياً، ويضم كل محور أهداف محددة ومجموعة من المشاريع والنشاطات لتحقيق هذه الأهداف ضمن إطار زمني محدد وكلف مالية ومؤشرات قياس أداء. هذا وقد تم إقرار البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2011-2013)، من قبل مجلس الوزراء في شهر تشرين الثاني من العام 2010.

### بناء القدرات المؤسسية في مجال التخطيط الاستراتيجي التنموي

قامت الوزارة بتنفيذ برنامج بناء القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في مجال التخطيط الاستراتيجي القطاعي للمساهمة في تعزيز قدرات الشركاء في عمليات التخطيط الطويل والمتوسط الأجل، حيث تم استهداف عدد من القطاعات الهامة وذات الأولوية وهي السياحة والزراعة والرعاية الاجتماعية، وقد تم عقد (4) ورش عمل تدريبية شارك فيها (130) موظفاً من القطاعات المستهدفة.

### إعداد نظام محوسب لمتابعة البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)

لغايات متابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013) مع الجهات المعنية بالتنفيذ، فقد تم تطوير نظام محوسب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمتابعة تقدم سير العمل في تنفيذ مشاريع وأنشطة البرنامج التنفيذي للحكومة، وسيتم من خلاله إصدار التقارير الدورية (النصفية والربعية وحسب الحاجة) لتقدم سير العمل المتضمنة الانجاز الحسي والمالي وقيم مؤشرات قياس الأداء الفعلية.

## الاقتصاد الوطني

تتضمن إنجازات الوزارة في مجال الاقتصاد الوطني ما يلي:

- المشاركة في إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والبرامج التنفيذية من خلال المشاركة في إعداد البرنامج التنموي ( 2011-2013)، وإعداد الإطار الكمي للبرنامج التنموي (2011-2013).
- دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، التي يتم تشريعها أو تعديلها وبيان أثرها على سير خطط التنمية وعلى الاقتصاد المحلي.
- مراجعة ومتابعة التقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات للخروج بتوصيات حول السياسات الاقتصادية القائمة واقتراح سياسات جديدة من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني، ومن هذه التقارير:

1. آفاق الاقتصاد العالمي.
2. تقرير تنبؤات الأعمال (Business Forecast Report).
3. تقرير التجارة والتنمية.
4. تقرير موديز العالمي.
5. تقرير التنمية البشرية.
6. تقرير دليل الاستدامة العالمي.

- دراسة الاتفاقيات التجارية المحتملة بين الأردن والدول الأخرى وبيان التوصيات بشأنها، مثل اتفاقية التجارة الحرة مع كندا واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا.
- متابعة المؤشرات وإعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لتوضيح التطورات الاقتصادية لتطوير السياسات المتعلقة بالقطاع النقدي والمالي والقطاع الخارجي:

1. تقرير أبرز تطورات الاقتصاد الوطني خلال عام 2010
2. المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (Main Economic Indicators) وتحديث بشكل دوري.

- مرافقة البعثات من المؤسسات الدولية وخصوصاً البنك الدولي، ومن هذه البعثات:

1. بعثة لدراسة آثار الأزمة والإجراءات والسياسات العامة المتخذة لتحديد نطاق قرض سياسة التنمية (DPL).
2. بعثة لدراسة أثر الأزمة المالية على قطاع العقارات.
3. بعثة تقييم حالة التنمية المالية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
4. بعثة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- إعداد ملخص وتقارير حول الاجتماعات الاقتصادية الدولية، ونتائج المشاركة الأردنية في المنتديات والاجتماعات الدولية ذات العلاقة بالتنمية.
- مراجعة البيانات الواردة من دائرة الإحصاءات العامة، وإصدار تقارير حولها بعد مراجعتها كالتجارة الخارجية، والأرقام القياسية للأسعار، إضافة إلى معدلات التضخم.
- المشاركة في إعداد وتحديث مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاجتماعية ضمن لوحة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (Dashboard).
- المشاركة في اللجان الفنية المختلفة، مثل دراسة كلف الدين ومراجعة الأجندة الوطنية.
- إبداء الرأي في التطورات الخاصة بلجنة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

### النوع الاجتماعي

- يهدف دمج النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مأسسة منهجية النوع الاجتماعي ضمن السياسات والبرامج التنموية في الأردن، وتطوير القدرة المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والشركاء في مجال دمج النوع الاجتماعي، وتوجيه اهتمامات الجهات المانحة للقضايا الملحة على المستوى الوطني في مجال تمكين المرأة.
- وبهدف بناء قدرات موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي من مختلف المراكز الوظيفية في مفهوم النوع الاجتماعي وأهميته كمدخل تنموي؛ يقوم قسم النوع الاجتماعي وبشكل دوري ومستمر بتنفيذ برنامج توعوي من خلال ورش تعريفية وتدريبية بالنوع الاجتماعي، إذ تم تدريب وتوعية أكثر من 60% من الموظفين والموظفات في الوزارة على مفهوم النوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية خلال العامين 2009 و2010.
- باشر قسم النوع الاجتماعي من خلال منحة من البنك الدولي بنشاطات المشروع المتميز منها "قياس أثر السياسات والاستراتيجيات على العدالة بين الجنسين" وذلك للسنوات 2009-2011، حيث يهدف المشروع إلى بناء نظام لمتابعة وتقييم البرامج والمشاريع من منظور النوع الاجتماعي، إضافة إلى تعزيز قاعدة البيانات الوطنية في مؤشرات النوع الاجتماعي.
- تم البدء بتنفيذ أولى أنشطة هذا المشروع والتي تمثلت بعقد ورشة وطنية في تموز 2009 بعنوان "نحو تقييم وتطوير بيانات النوع الاجتماعي في الأردن"، بمشاركة العديد من المؤسسات الوطنية التي تكون على تماس مباشر وتواصل مع البيانات الوطنية بهدف تقييم مدى اهتمام وأخذ تلك المؤسسات عند جمعها لهذه البيانات وتصنيفها للاعتبارات والأبعاد الجندرية. ومن أبرز التوصيات التي خلصت إليها هذه الورشة:

إنشاء شبكة إلكترونية متخصصة ببيانات النوع الاجتماعي تتضمن المؤسسات المشاركة في الورشة، كنواة لشبكة وطنية تسعى إلى ضم أكبر قدر ممكن من المؤسسات المعنية على المستوى الوطني، وتحديد ضباط ارتباط من كل مؤسسة لتسهيل التواصل بين أعضاء الشبكة، وتوفير التدريب المناسب في مجال النوع الاجتماعي ومؤشراته لضباط اتصال الشبكة المقترح إنشاؤها.

- تم إعداد دليل إرشادي في مؤشرات النوع الاجتماعي وسيتم اعتماده من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تنفيذ نشاطات المشروع وبالأخص في بناء قدرات منتجي البيانات ومستخدميها في المؤسسات الوطنية.
- تم تنفيذ عدة ورشات تدريبية خلال 2010 حول قراءة واستخدام الدليل ( 120 مشارك ومشاركة من مختلف محافظات المملكة) مع التركيز على العاملين في الميدان من دائرة الإحصاءات العامة.
- إجراء دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لبرامج وحدة تعزيز الإنتاجية (برنامج إرادة اتخذ نموذجاً في هذه الدراسة)
- إجراء دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالتركيز على كل من صندوق التنمية والتشغيل، والإقراض الزراعي.
- إجراء دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع التعليم العالي (مرحلة المراجعة).
- إنشاء قاعدة بيانات حول الممولين والمانحين في مواضيع النوع الاجتماعي (على مستوى المحافظات والقطاعات).

### الإنذار المبكر

- تم الانتهاء من بناء نموذج الاقتصاد القياسي الكلي والذي يهدف إلى الخروج بتوقعات لأهم متغيرات الاقتصاد الأردني، والذي يتم إعادة تطبيقه بشكل ربعي.
- تم الانتهاء من بناء نظام الإنذار المبكر للقطاع المالي، والذي يقوم بمراقبة أداء أهم المؤشرات الاقتصادية لبيان احتمالية وجود خطر ما في المستقبل القريب من خلال مقارنة القيمة الفعلية للمتغير بقيمته الحرجة.
- الانتهاء من بناء قاعدة بيانات متكاملة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الأربعة، القطاع المالي والقطاع النقدي والقطاع الخارجي والقطاع الحقيقي، والعمل على تحديثها بشكل دوري.
- انجاز عدد من الدراسات التي تناولت مواضيع اقتصادية عصرية وهامة، تعكس في طابعها آخر تطورات الاقتصاد الأردني، والتي تتضمن توصيات لصانع القرار.
- مراجعة ومتابعة التقارير ذات النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي ودول الشرق الأوسط الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن هذه التقارير:

○ الاستقرار المالي العالمي

○ النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي

## ○ مراقبة المالية العامة

- المشاركة في إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والبرامج التنفيذية من خلال المشاركة في إعداد البرنامج التنموي (2011-2013) وبالتحديد القطاع النقدي.

## مرصد التنافسية

- نظراً لتراجع مرتبة الأردن في أغلب التقارير والمؤشرات الدولية تم تشكيل لجنة مكونة من ممثلين 25 جهة حكومية وخاصة برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث خلصت اجتماعات هذه اللجنة الى تشكيل أربع لجان فرعية اعتماداً على المحاور الواردة في التقارير الدولية كل حسب اختصاصه، وهذه اللجان هي لجنة محور بيئة الأعمال والاستثمار، ولجنة محور السياسات المالية والنقدية، ولجنة محور التعليم العالي، والعمل، والبحث والتطوير، ولجنة محور التعليم والصحة. بحيث قامت كل لجنة بدراسة المؤشرات والتقارير الدولية وتحليل أداء الأردن فيها، كما تم توزيع مصفوفة إجراءات على الجهات المشاركة لتعبئتها واقتراح الإجراءات التي ستؤثر إيجابياً على وضع الأردن في المحاور والمؤشرات ذات الصلة بمجال عملهم. تم جمع ومراجعة كافة التوصيات والإجراءات المقترحة من قبل الجهات المشاركة وإعداد المسودة الأولى لخارطة طريق متكاملة ليتم تنفيذها خلال السنة القادمة وذلك لرفع مستوى الأردن في المؤشرات والتقارير الدولية. ومن ثم تم عقد ورشة عمل مكثفة للقطاع الخاص في 2010/11/6 وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ( IFC ) وبرنامج التنمية الاقتصادية (SABEQ) لمناقشة المسودة الأولى من خارطة الطريق لتحسين مرتبة الأردن في التقارير العالمية مع قادة الرأي من القطاع الخاص وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي وخبراء اقتصاديين وأساتذة جامعات للخروج بخارطة طريق عملية تعكس آراء وتطلعات كافة الأطراف المعنية بتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- تم البدء بإعداد تقرير التنافسية الوطني الثالث، بحيث يتناول التقرير دراسة قطاع النقل بمكوناته الأربعة (النقل البري، النقل البحري، النقل الجوي، النقل بالسكك الحديدية) وذلك لتقييم القدرة التنافسية للقطاعات ومقارنتها بالممارسات الفضلى العالمية وضمن دول المنطقة والوقوف على المعوقات التي تؤثر سلباً على تطور القطاعات والوصول إلى توصيات عملية للحد من هذه المعوقات بالمشاركة مع قادة الرأي في تلك القطاعات والتنسيق مع الجهات الرسمية الناطمة لهذه القطاعات المدروسة.
- الاستمرار في تحديث البيانات لموقع المرصد الوطني لدراسة التنافسية ( www.jnco.gov.jo ) بشكل مستمر حيث يشكل الموقع النافذة التعريفية بالمرصد الوطني للتنافسية من جهة، ويعتبر مصدراً للدراسات والمعلومات القطاعية المعدة من قبل فريق التنافسية لخدم كل المعنيين في القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.
- تم إرسال الاستثمارات الخاصة بتقرير التنافسية العالمي/المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمت تعبئتها وفقاً للشروط المرجعية للمنتدى . حيث تم التعاون مع جهات رسمية من القطاع الخاص كغرف التجارة والصناعة وجمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية البنوك وغيرها وعقد ورشة عمل لتوزيع الاستثمارات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي على القطاع الخاص وذلك للتأكد من موضوعية وحيدة إجابة قادة الرأي وممثلي القطاع الخاص على أسئلة الاستثمارات الأمر الذي يضمن مشاركة الأردن في التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن المنتدى والحصول على مرتبة تعكس الأداء الحقيقي للاقتصاد الأردني.

- تم تزويد معهد التنمية الإدارية (IMD) بالإحصاءات والاستثمارات الخاصة به والتي تمت عملية تعبئتها وفقاً للشروط الفنية الخاصة بالمعهد وبالتعاون أيضاً مع الجهات ممثلة لشرائح مختلفة من القطاع الخاص
- تمت متابعة جميع التقارير التي صدرت عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية خلال العامين 2010 و 2011 وإعداد وتعميم التقارير التحليلية لمرتبة الأردن فيها على الجهات المعني، حيث تضمنت التقارير التالية:

- تقرير التنافسية العالمي 2010-2011
- تقرير التنافسية لقطاع السياحة والسفر 2010
- تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2010-2011
- تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2009
- تقرير فجوة النوع الاجتماعي 2010
- تقرير التنمية المالية 2010
- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2010

### ثالثاً: في مجال التعاون الدولي

يرتبط الأردن بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية بعلاقات متميزة بفضل قيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم (حفظه الله)، وقد مكنت الانجازات والإصلاحات - التي حققها وينفذها الأردن في شتى المجالات - الأردن من الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة.

بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية للعام 2010 ما مجموعه 1,133 مليار دولار (حوالي 803.3 مليون دينار). وقد ساهمت هذه المساعدات مساهمة كبيرة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية وحسب التوجهات الوطنية في مختلف القطاعات الحيوية خاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية، والحاكمية، وتعزيز الفرص الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

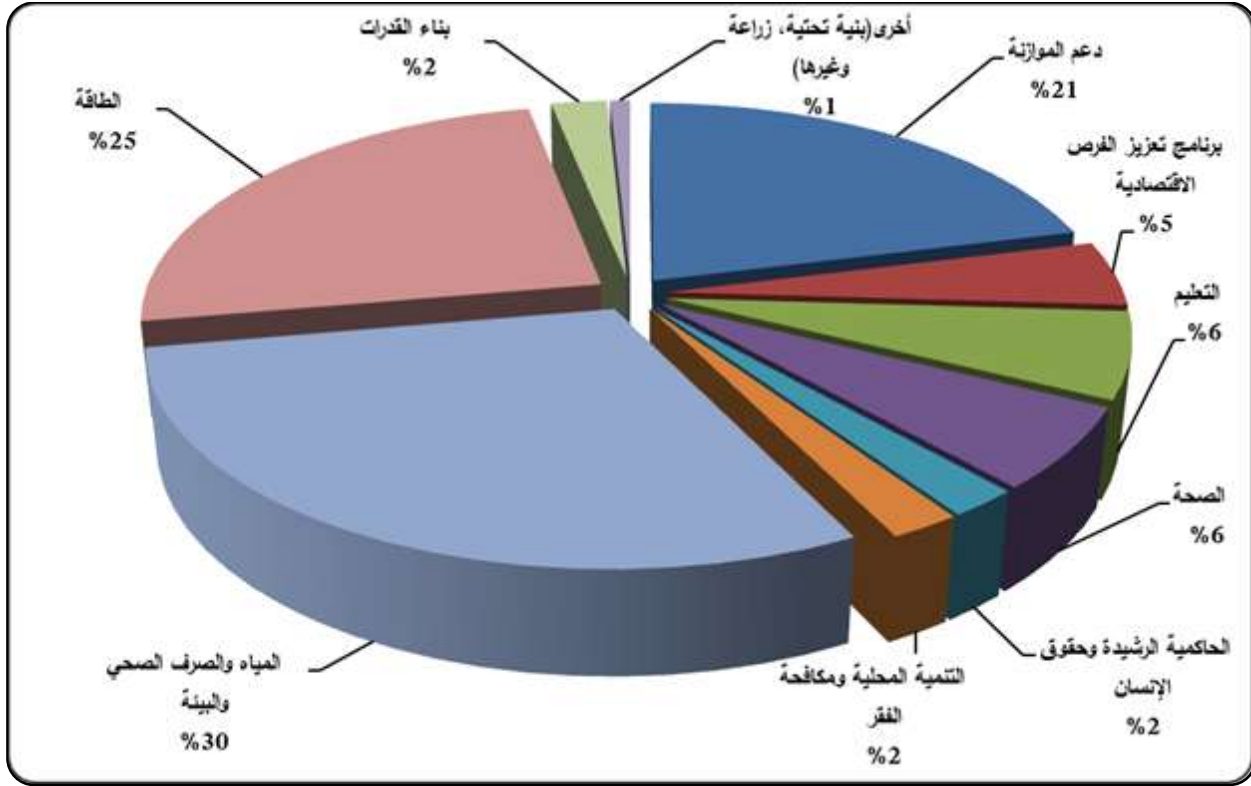
وقد بلغت قيمة المنح الملتزم بها من إجمالي المساعدات الخارجية للعام 2010 ما مجموعه 782,192 مليون دولار (حوالي 554.5 مليون دينار)، قدمت من خلال الجهات المانحة الرئيسة للمملكة التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وكندا، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية (بما فيها اليونيسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وفرنسا، وكوريا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وغيرها.

كما بلغت قيمة القروض التنموية ذات الشروط الميسرة التي تم التعاقد عليها مع مختلف الجهات التمويلية خلال العام 2010 ما مجموعه حوالي 351.36 مليون دولار (حوالي 249.1 مليون دينار). وقد ضمت الجهات التي قدمت هذه القروض كل من البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية العربية الاقتصادية، والصندوق السعودي للتنمية، والحكومات الألمانية والكورية والسويسرية.





## المساعدات الخارجية لعام 2010 موزعة حسب القطاعات



### التعاون الفني

#### 1) التعاون العلمي والثقافي

الدورات التدريبية: تم خلال عام 2010 إيفاد ما مجموعه 370 موظفاً من مختلف الوزارات والدوائر الحكومية في مجالات المياه والطاقة والزراعة والتعليم والإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات، وذلك حسب ترشيحات ديوان الخدمة المدنية والمؤسسات والدوائر المختلفة وما هو متفق عليه في الاتفاقيات الموقعة بهذا الخصوص.

البعثات الدراسية: تم خلال عام 2010 إيفاد ما مجموعه 13 موظفاً من مختلف الوزارات والدوائر الحكومية والجامعات الرسمية للحصول على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، وذلك حسب ترشيحات ديوان الخدمة المدنية والجامعات الرسمية وما هو متفق عليه في الاتفاقيات الموقعة بهذا الخصوص.

الاتفاقيات والبرامج التنفيذية العلمية والثقافية: تم خلال عام 2010 تجديد برنامجين تنفيذيين مع كل روسيا الاتحادية للسنوات (2010-2012) وكوريا الجنوبية للسنوات (2011-2012).

## (2) برامج التوأمة مع دول الاتحاد الأوروبي

تم إطلاق عدد من برامج التوأمة ومشاريع الدعم الفني والمؤسسي الهادفة إلى بناء ورفع القدرات المؤسسية والإدارية للوزارات والمؤسسات الحكومية والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى المؤسسات العريقة وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي وبناء شراكات طويلة الأمد معها، حيث تم إطلاق مشاريع التوأمة الخاصة بكل من المديرية العامة لقوات الدرك، ووزارة الزراعة، ودائرة الأراضي والمساحة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

كما تم تنفيذ مشاريع الدعم الفني الخاصة بكل من هيئة تنظيم الطيران المدني، وأمانة عمان الكبرى، ومؤسسة الغذاء والدواء، والمركز الوطني لبحوث الطاقة، ووزارة البيئة وهيئة المناطق التنموية ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومركز الملك عبد الله الثاني للتميز.

## (3) استقدام الخبراء والمتطوعين

بالإضافة إلى استقدام العديد من الخبراء والمتطوعين من الدول والجهات المانحة منها اليابان وكوريا وبلدان الاتحاد الأوروبي بهدف العمل مع المؤسسات الأردنية ونقل المعرفة والخبرات اللازمة في العديد من المجالات.

## رابعاً: في مجال التوجيه

إطلاق التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية

قامت الوزارة بإطلاق التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية في شهر تشرين الثاني ( 2010)، والذي جاء تحت عنوان " الوفاء بالعهد وتحقيق الطموحات"، وتم إعداده بجهد تشاركي ما بين الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة (80) جهة معنية من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وقد جسد التقرير النتائج التي حققها الأردن في أهداف وغايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى رصد التحديات ورسم ملامح الطريق لتحقيق أهداف الألفية بحلول العام ( 2015)، ويمثل التقرير مرجعية للحكومة وغيرها من الجهات المعنية في إعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية.

### إصدار تقرير " موقع الأردن في المؤشرات الدولية عام 2010"

نظراً لأهمية رصد موقع الأردن في التقارير الدولية فقد تم إصدار تقرير " موقع الأردن في المؤشرات الدولية عام 2010"، وقد بين التقرير ترتيب الأردن في التقارير الدولية التي تصدر عن مؤسسات ومنظمات دولية تهتم بتقييم أوضاع الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأتي أهميتها في إنها تحدد موقع الدولة مقارنة بالعالم الخارجي، إضافة إلى الوقوف على مواطن القوة والضعف في المؤشرات التي ترصدها التقارير وبالتالي توجيه السياسات والبرامج لتتناغم مع التطورات العالمية.

### التنمية المحلية

قامت الوزارة خلال العام 2010 بتحقيق جملة من الانجازات التي تتعلق بدعم التنمية المحلية، وأستكمالاً للجهود المتعلقة بذلك في مختلف المستويات التنموية (البلديات والمحافظات، والتعاونيات ومؤسسات المجتمع المدني) وكما يلي:

#### • في مجال تنمية المحافظات

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد الإطار العام لبرامج تنمية المحافظات بهدف تعزيز التنمية المحلية المستدامة وزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة المواطنين في المحافظات، بالاستناد إلى الميزة التنافسية والاحتياجات التنموية وبجهد تشاركي لكافة المؤسسات المحلية لمعالجة الاحتياجات التنموية بطريقة شمولية وفي إطار استراتيجي للتنمية المحلية حيث تم البدء بمنطقة الأغوار كمرحلة ريادية ليصار إلى تعميمه والاستفادة منه في باقي محافظات المملكة.
- تم الانتهاء من إعداد الخرائط التنموية لمنطقة الأغوار الأردنية وبشكل تشاركي مع كل من (دائرة الإحصاءات العامة، المركز الجغرافي الملكي الأردني، وهيئة المناطق التنموية) والمتابعة الحثيثة معهم للحصول على المعلومات الرقمية لهذه المناطق لتعمل كقاعدة للمعلومات الأساسية اللازمة، كما تم مراعاة أن تنسجم بالمرونة لإضافة أية معلومات قطاعية تظهر أثناء العمل الميداني حسب المنهجية المتبعة في إعداد البرامج.

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتشارك مع وزارة الداخلية بإعداد تقرير تقييمي لوحدات التنمية في المحافظات والذي تضمن تقييماً للكوادر البشرية فيها ومخرجات عملها وتحديداً لأهم الاحتياجات اللوجيستية اللازمة ، وخرج التقرير بجملة من التوصيات التي تهدف إلى تفعيل الدور التنموي لهذه الوحدات.

### في مجال تطوير القطاع التعاوني في المملكة:

- استكمالاً للجهود التي بذلتها الوزارة في العام الماضي فقد قامت وبالتعاون مع الشركاء المعنيين بهذا القطاع بإعداد مسودة إستراتيجية تطوير القطاع التعاوني للأعوام الثلاث القادمة كما تم العمل على متابعة إجراءات إقرار مشروع قانون تنظيم القطاع التعاوني بالتنسيق مع ديوان الرأي والتشريع تمهيداً للسير بإقراره وفقاً للقنوات الدستورية، حيث يتوقع أن يصبح لهذا القطاع مساهمة فاعلة في تحسين المستويات المعيشية للطبقة الوسطى من خلال تعظيم القيمة المضافة والأثر الاقتصادي والاجتماعي للعمل التعاوني.

### في مجال دعم قطاع التمويل الميكروي ومؤسسات المجتمع المدني:

- في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة لتطوير صناعة التمويل الميكروي استناداً إلى الممارسات الفضلى للرقى بأداء هذا القطاع، حيث يعتبر أحد أهم القطاعات التي تساهم في توسعة الطبقة الوسطى ومساعدة الفقراء الرياديين من الوصول إلى الخدمات المالية غير التقليدية بهدف تأسيس مشاريع صغيرة تساهم في تحسين ظروفهم المعيشية وزيادة دخلهم وتوفير فرص التوظيف الذاتي، فقد قامت الوزارة بتقديم الدعم لهذا القطاع من خلال دعم القدرات التمويلية والمؤسسية لصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسات التمويل الميكروي وبناء قدراتها الذاتية، وتفعيل دور البنوك التجارية في دعم مؤسسات هذا القطاع، واستقطاب التمويل لهذه المؤسسات من الجهات المانحة كالوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، والوكالة الفرنسية للإنماء.

- عملت الوزارة على دعم تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة والبنية التحتية الملائمة لتمكين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من لعب دور رئيسي بتمويل المشاريع الصغيرة والميكروية، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية، حيث بدء العمل وبالتعاون مع بنك الأعمار الألماني على مراجعة وتحديث الإستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل الميكروي التي أعدتها الوزارة عام 2005، وذلك لتعزيز قدرة مؤسساته على الانتشار والتوسع في تقديم خدماتها المالية وغير المالية وتنويع منتجاتها ووصولها لكافة مناطق ومحافظات المملكة، وبخاصة المناطق النائية.

## في مجال تطوير البلديات

- قامت الوزارة بمتابعة تنفيذ برنامج المنح المشروطة بالأداء/ مشروع التنمية الإقليمية والمحلية والذي ينفذ بالشراكة مع وزارة البلديات، حيث تم الانتهاء من كافة المشاريع ضمن المرحلة الأولى في 72 بلدية بقيمة 10.5 مليون دينار أردني. كما تم متابعة تقييم البلديات التي ستتأهل للاستفادة من المرحلة الثانية ( 52 بلدية)، حيث يجري العمل على استكمال إعداد دراسات الجدوى للمشاريع المقترحة من قبل البلديات المؤهلة، وكذلك جرى العمل على متابعة الانتهاء من طرح وإحالة كافة المهام الاستشارية المدرجة تحت مكونات المشروع والمتعلقة ببناء القدرات المؤسسية لقطاع البلديات.
- تم متابعة العمل على إعداد استراتيجيات تطوير مدن (الزرقاء، والمفرق، والكرك، والطفيلة)، وكذلك العمل أيضاً على إعداد خطة للنقل والمرور لمدينة الزرقاء وبمنحة من خلال البنك الدولي وتحالف المدن العالمي، والتباحث جارٍ لإعداد خطة نقل ماثلة لمدينة إربد على اعتبار أن مدن (عمان، والزرقاء، واربد) تمثل ما يزيد 75% من عدد سكان المملكة.
- تم توقيع اتفاقية تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحسين تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي تنفذه وزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية. حيث تبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع 2,400,000 دولار أمريكي، وسيتم من خلال المرحلة الثانية الانتهاء من إعداد الإطار القانوني والمؤسسي لتطبيق نظام ضريبة الأبنية والأراضي و تطوير نظام معلومات ضريبة لامركزي، وتعميم استخدامه ليشمل 93 بلدية. كما سيتم تصميم نظام تقييمي شامل وفعال لأغراض تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي، والعمل على زيادة الالتزام الضريبي.
- تم وبالتعاون مع وزارة البلديات الانتهاء من تصميم برنامج "تنمية القدرات التنموية للبلديات الأردنية" / "Building Development Capacities for Jordanian Municipalities" وتوقيع اتفاقية تمويله (كمنحة) مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 3 مليون يورو، حيث سيعمل البرنامج على تطوير إمكانيات البلديات وخاصة وحدات التنمية فيها من حيث تحليل ظاهرة الفقر، التخطيط التنموي، تحديد المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية.
- كما بدأ العمل على تصميم برنامج الترويج للتنمية الاقتصادية المحلية الذي سيتم تنفيذه بمنحة مقدمه من الاتحاد الأوروبي بقيمة 5 مليون يورو، وسيعمل على تحقيق تنمية اقتصادية محلية مستدامة من خلال إيجاد آلية مؤسسية لإدارة الشراكة ما بين البلديات والجهات الممثلة للمجتمع والقطاع الخاص على المستوى المحلي.

## برامج تعزيز الإنتاجية

تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2002 وذلك استمراراً لجهد الحكومة الدؤوب في مجال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين وليكون مكملاً لبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية، من خلال أربعة مكونات رئيسية هي مكون مشاريع التنمية المحلية الشاملة، وبرنامج مراكز تعزيز الإنتاجية - إرادة، وبرنامج البنية التحتية الداعمة للاستثمار، وبرنامج المنح الصغيرة والتدخل المباشر والذي انبثق عنه لاحقاً برنامج بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المحلي "قدرات"، إضافة إلى مشاريع إسكان الأسر الفقيرة، وقد بلغت موازنة برنامج تعزيز الإنتاجية لعام 2010 (21) مليون دينار موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

المكون	التمويل (مليون دينار)
المنح الصغيرة والتدخل المباشر	5.0
برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً	4.0
برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة"	2.0
مشاريع البنية التحتية الداعمة للاستثمار	6.0
مشاريع الإسكان (حزمة الأمان)	3.0
مشاريع تطوير البنية التحتية (حزمة الأمان)	1.0
<b>المجموع</b>	<b>21.0</b>

## خلال عام 2010 تم تحقيق الإنجازات التالية:

- الاستمرار بتنفيذ برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة" وذلك من خلال الجمعية العلمية الملكية، والذي يهدف إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية اللازمة لإنشاء مشاريع جديدة أو لتوسعة المشاريع القائمة، حيث تمت توسعة نطاق عمل البرنامج ليشمل الخدمات الاستشارية والتدريبية للبلديات والتعاونيات، وتمت خلال عام 2010 تنفيذ 892 دراسة جدوى اقتصادية، 435 دورة تدريبية / لأصحاب المشاريع، إحاق 403 من الطلبة حديثي التخرج للتدريب في مؤسسات القطاعين العام والخاص، عقد 446 ورشة عمل وجلسات تدريبية

- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج "تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية - قدرات-" ، والذي نفذ من قبل مؤسسة نهر الأردن ومؤسسة نور الحسين، حيث تم بناء القدرات المؤسسية والفنية لما يزيد عن (130) هيئة محلية، من جمعيات خيرية وتعاونية وأندية وهيئات مختلفة، وتم استكمال تنفيذ ( 85) مشروعا إنتاجيا وبكلفة إجمالية تزيد عن ( 4.28) مليون دينار، وتم استكمال تدريب وبناء قدرات المنظمات المحلية المشمولة بالبرنامج.
- استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً، والتي شملت عشر مناطق فقيرة بكلفة إجمالية مقدارها (5) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة، حيث بلغت نسبة الإنجاز في تنفيذ هذه المرحلة حوالي (100%).
- الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج جيوب الفقر ( التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً)، حيث تم تقديم (430) قرض ميكروي و استكمال تنفيذ ( 15) مشروع إنتاجي و استكمال تنفيذ ( 12) مشاريع بنية تحتية مادية إضافة إلى تنفيذ (70) دورة تدريبية وتوعوية . وتشمل هذه المرحلة (16) منطقة جديدة بكلفة (8) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة.
- البدء بالتحضير للمرحلة الثالثة ( برنامج تمكين المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر ) والتي تشمل ( 32 ) منطقة، حسب مسوحات دائرة الإحصاءات العامة للعام 2008، بكلفة إجمالية تبلغ حوالي (25) مليون دينار خلال الأعوام 2011/2013.
- الاستمرار في تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر القائمة بهدف تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية وخدمية ذات أولوية في المناطق المستهدفة بقيمة تبلغ حوالي ( 5) مليون دينار، ويشمل ذلك العديد من المشاريع منها مشروع الخطة الوطنية للصحة الإنجابية، البدء بتنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع التدريب العسكري لطلبة المدارس، مشروع دعم المناطق الفقيرة، استكمال تنفيذ (8) مشاريع إنتاجية لجمعيات المتقاعدين العسكريين، استكمال تنفيذ تجهيز (12) أسواق استهلاكية، استكمال تنفيذ (12) مشروع إنتاجي مدر للدخل، المباشرة بتنفيذ (13) مشروع إنتاجي للجمعيات التعاونية ، كما تم الانتهاء من تنفيذ ( 9) مشاريع إنتاجية ، والانتهاه من تنفيذ ملعب الأغوار الجنوبية وتزويد المنطقة بحافلة، من خلال مبادرة جلاله الملكة للشباب في الطفيلة والأغوار الجنوبية ، البدء بتنفيذ مشروع تأهيل العاملين في الخدمة الاجتماعية، البدء بحفر بئرين للمياه في منطقة الأغوار الشمالية، المباشرة بتنفيذ المرحلة السابعة من مشاريع الطرق الزراعية المكثفة للعماله بكافه ( 1) مليون دينار التخصيص والبدء بإجراءات إنشاء وتجهيز مسلخ معان الجديد ، دعم مبادرة التنمية الشاملة في محافظة الطفيلة / مكتب جلاله الملكة ( 352) ألف دينار ، تخصيص مبلغ (172) ألف دينار لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام / مبادرة تعليم الأيتام ، تخصيص مبلغ (200) ألف دينار لمشروع تحسين مستوى خدمات مؤسسات الحماية والرعاية الاجتماعية / وزارة التنمية الاجتماعية إضافة إلى تخصيص مبلغ ( 360) ألف دينار لدعم مشاريع إنتاجية في المناطق الفقيرة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، كما تم تخصيص مبلغ (114) ألف دينار / وزارة المياه / فاقد مياه الكرك إضافة إلى تخصيص مبلغ (127) ألف دينار للجمعية الملكية للتوعية الصحية.
- ضمن مشاريع تطوير البنية التحتية في البلديات:
- تم استكمال تطوير المسالخ في ست بلديات هي مادبا والرمثا واربد والطفيلة والمفرق والسلط، حيث تم الانتهاء من تنفيذ عطاء توريد المعدات والتجهيزات المطلوبة لكل من مسلخ مادبا والسلط كما تم تزويد بعض هذه المسالخ بالآليات المطلوبة.

- تم استكمال توريد عدد من الصهاريج إلى البلديات المستفيدة.

- تم الانتهاء من تنفيذ مشروع صيانة وترميم عدد من المواقع الأثرية من خلال دائرة الآثار العامة.

■ استمر العمل في تنفيذ مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات، حيث تم في عام 2010 المباشرة في تنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع لتشمل 400 مسكن بكلفة 3 مليون دينار.

■ تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع توسعة الطرق الرئيسية في مخيم البقعة والبدء بتنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع بقيمة 2 مليون دينار.

■ تم استكمال العمل في مشروع الأسواق الشعبية في عشر بلديات هي (معاذ بن جبل، وجرش الكبرى، وكفرنجة الجديدة، والمفرق الكبرى، وعين الباشا الجديدة، والشونة الوسطى، وذيبان الجديدة، وموثة والمزار، والقادسية، والحسينية الجديدة) والتي بلغت كلف تنفيذها (3 مليون دينار، حيث تم تشغيل ثلاثة أسواق لتاريخه.

#### تقييم الأثر

- تم استحداث وحدة متخصصة في مجال التقييم وقياس الأثر خلال الربع الأخير من عام 2010 تتولى مسؤولية تقييم كافة البرامج والمشاريع التنموية وخاصة تلك التي يتم تمويلها عن طريق المساعدات الخارجية.
- شاركت الوحدة البعثات التقييمية الدولية المتخصصة في تقييم المشاريع التنموية الممولة من الجهات المانحة لمشروع تطوير الموارد الزراعية في حوض نهر اليرموك، ومشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة/ المرحلة الأولى (ERfKE I)، وتطوير التعليم العالي (HEDP)، ومشروع القرية الالكترونية (E-Village) وذلك في الربع الأخير من عام 2010.
- كما تم تنظيم برنامج تدريبي في تشرين الثاني 2010 حول المتابعة والتقييم الذي يعقد لأول مرة في الأردن بمشاركة حوالي (40) مشاركا من موظفي وزارات ومؤسسات القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، لرفع القدرات المؤسسية وبناء الخبرات في مجال التقييم وقياس أثر المشاريع التنموية.
- تم اختيار عدد من المشاريع الممولة من المنح والمساعدات الواردة في البرنامج التنموي التنفيذي للأعوام 2011-2013 لتقييمها وقياس أثرها التنموي باعتماد الطرق والمفاهيم الحديثة والملائمة في عملية التقييم وقياس الأثر لضمان تعظيم الفائدة المتوخاة من البرامج والمشاريع التي تؤدي إلى تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية
- الاستعداد للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث لجمعية مقيمي التنمية الدولية في شهر نيسان 2011، بعنوان "التقييم في أوقات الاضطراب العالمي: أزمة الغذاء والطاقة والمال"، وذلك بمشاركة حوالي 250 مشارك من ممارسي التقييم والخبراء الأكاديميين في أهم المنظمات الدولية من حوالي 80 دولة.



## تقييم البرنامج التنفيذي (2007-2009)

قامت الوزارة بإعداد تقرير تقييم البرنامج التنفيذي (2007-2009)، وقد تم إعداد التقرير بناءً على البيانات والمعلومات التي تم توفيرها من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ البرنامج، ويسلط التقرير الضوء على الانجازات التي تحققت في كافة القطاعات سواء كان ذلك على مستوى الأهداف والسياسات التي تم وضعها أو تلك المتعلقة بمؤشرات قياس الأداء بالإضافة إلى الانجاز على مستوى الإنفاق، وقد تمت عملية تقييم الأداء ضمن إطار مؤشرات قياس الأداء الواردة في البرنامج التنفيذي ( 2007-2009 ) ، وقد خلص التقرير إلى مجموعة من النتائج تم الاستفادة منها في إعداد البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013).

## الباب الرابع: التطوير المستمر وبناء القدرات المؤسسية

## تطوير وتطبيق أسس الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة

تطبيقاً لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

## نظام إدارة الجودة Quality Management System:

استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، وانسجاماً مع التغيرات التي رافقت إعادة الهيكلة في الوزارة، قامت الوزارة في عام 2010 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بالإضافة إلى توثيق عمليات جديدة ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونمذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها.

## مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة:

حرصت الوزارة في العام 2010 على دعم كافة جهودها ومبادراتها الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث عملت الوزارة على استخدام أحدث الأنظمة وعلى النحو التالي:

- تم اعتماد نظام متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في خطة عمل الحكومة من شهر 2/2010 وذلك في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية. وقامت وحدة متابعة تنفيذ خطة الحكومة في رئاسة الوزراء بمتابعة هذا النظام مع كافة الدوائر والمؤسسات، وبناءً عليه كانت الوزارة تـحدث معلومات برامجها ومشاريعها من خلال هذا النظام وبشكل شهري.
- كانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد استخدمت نظاماً لمتابعة البرامج والمشاريع الحكومية (Program One) ولغاية إقرار استخدام النظام الحالي من قبل الرئاسة. ومن المقرر أن تقوم وحدة متابعة تنفيذ خطة الحكومة بتطوير النظام الحالي لضمان مزيد من سهولة الاستخدام لكافة المستخدمين خلال العام 2011.
- المشاركة في لجان برنامج الحكومة الالكترونية / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تنفيذ اتفاقيات الحكومة مع شركة Microsoft وشركة Oracle بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الخاص بالوزارة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، وموقع وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة، وقد تم خلال العام 2010 تحديث آلية العمل والتعديل على الموقع، وتم إطلاق موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي كنطاق علوي عربي أردني تحت "الأردن"، كما تم إضافة العديد من التقارير الهامة للموقع مثل "موقع الأردن في المؤشرات الدولية" و"التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية 2010"، و"حلقات المميزون - برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية" وغيرها، كما تم خلال العام 2010 إعلان فوز الموقع الإلكتروني للوزارة بدرع الحكومة الالكترونية وجائزة الإبداع التقني للعام 2009 وذلك عن فئة الوزارات العربية المشاركة في المسابقة التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية/ جامعة الدول العربية وأكاديمية جوائز الإنترنت.
- متابعة العمل على تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترانت) وشبكة خدمات الموظفين الذاتية (MenaME).
- متابعة التنسيق مع مشروع GFMIS / وزارة المالية.
- متابعة التنسيق مع مشروع HRMIS / ديوان الخدمة المدنية.
- بناء نظام مُحوسب جديد لمتابعة المشاريع التي تُشرف عليها وحدة تنسيق الشؤون العراقية.
- تطوير وتحسين وصيانة الأنظمة المحوسبة العاملة حسب منهجية مراجعة وتحديث الأنظمة وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية حيث تم إضافة برنامج لمطابقة صرفيات المنح، ونظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون في مستودع اللوازم والقرطاسية حيث تم إضافة برنامج لمتابعة مذكرات المشتريات واللوازم، ونظام القروض، ونظام الدورات والبعثات الخارجية، ونظام السلفات، ونظام المطابقات البنكية، ونظام إعادة الإقراض، ونظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية.

- متابعة النظام الآلي للتسجيل المرئي الآلي لضبط ومراقبة مداخل الوزارة (عدد 4) طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق تركيب وتشغيل كاميرات في مداخل الوزارة.
- تحديث برمجيات Microsoft office من الإصدار السابق 2003 إلى الإصدارين 2007 و 2010 على جميع أجهزة الوزارة. وتحديث نظام التشغيل ويندوز 7 على عدد من أجهزة الوزارة لتجربته مع باقي الأنظمة المحسوبة لتعميمه على كافة الأجهزة خلال عام 2011.
- إعداد التجهيزات الفنية اللازمة لمختبر حاسوبي لبعثة الاتحاد الأوروبي الخاصة ببرامج مكافحة الفقر.
- المشاركة في العديد من اللجان الفنية ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها وشبكة الحاسوب المحلية وملحقاتها ومتابعة إدامتها.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديريات والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي.
- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.
- متابعة موضوع أمن وحماية وسرية المعلومات وحضور الورشات التي تعدها الحكومة بهذا المجال وتعميم ما هو جديد بهذا الموضوع لأهميته.
- متابعة وصيانة نظام النسخ الاحتياطي Data Protector ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل، وحفظ نسخة من tapes في مركز المعلومات الوطني.
- إجراء صيانة شاملة لمواقع الأجهزة الخادمة الرئيسية في الطابقين الثاني والثالث، حيث تم تصويب وضع مزود الطاقة الكهربائية البديلة (UPS)، وإضافة مكيفات جديدة للمحافظة على البرودة المطلوبة للأجهزة، كما تم إعادة ترميم التمديدات الكهربائية بشكل كامل والكوابل بحيث تم وضعها تحت الأرض وبشكل منظم، وتم استبدال اللوحة الرئيسية للقواطع.

## تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2010

انطلاقاً من متطلبات الخطة الإستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام السابقة وذلك لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على تقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة كما وردت في بطاقات الوصف الوظيفي ومتطلبات الخطة الإستراتيجية حيث استفاد 190 موظفاً في عام 2010 من البرامج والدورات التدريبية من أصل 270 موظفاً بالمعدل، أي بما نسبته (70.4%) من إجمالي موظفي الوزارة.

كما بلغ العدد الكلي الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2010 ما يقارب (300) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع وذلك من خلال الدورات الداخلية والدورات الخارجية وورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية.

وحرصاً على تعظيم الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية، قامت الوزارة بإلزام المشاركين في الدورات التدريبية بإعداد تقارير عن هذه الدورات والبرامج التدريبية وإعداد عرض تقديمي ومشاركة المادة العلمية/ التدريبية لزملائهم ونشر التقارير على الإنترنت بالإضافة إلى العروض المرئية وذلك لأهمية نشر المعرفة المكتسبة.

### التحفيز والمكافأة:

تحقيقاً لهدف تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويعملون بروح الفريق، وذلك من خلال منح مكافآت موظف الشهر، ومكافآت انجاز، وحسب معايير محددة وواضحة في أسس المكافآت والحوافز.

### البعثات الدراسية لعام 2010

أسماء المبعوثين الذين اجتازوا البعثات الدراسية بنجاح: الدكتور نائل قطيشات، الدكتور فوزان الهروط، السيد عمر طنطور، السيد بسام بني هاني، بالإضافة إلى السيد سيف بني عطا والذي مازال على مقاعد الدراسة حالياً، علماً بأن البعثات الدراسية تمول من حساب المنحة الأمريكية.

### جائزة موظف الشهر وجائزة انجاز للعام 2010 :

أسماء الموظفين الذين حصلوا على جائزة موظف الشهر لعام 2010 حسب الأشهر: السيد خلدون المعاني، الأنسة ضحى عبادي، السيد سهيل أبدة، السيد عادل النسور، السيد انس مرحلة، السيد طراد حياصات، الأنسة حليلة سعادة، السيد معتصم العقاد، السيد حيدر حراششة، الأنسة رندا القرعان، السيد عامر الزعبي، السيد مصطفى الحراسيس.

أما جائزة موظف إنجاز فقد تم منحها لمجموعة من موظفي مديريات الوزارة لمشاركتهم بإعداد نظام المساعدات الخارجية للأردن/ مديرية التعاون الدولي.

أسماء الموظفين الذين حصلوا على جائزة إنجاز: يسار الدغمي، دينا زهران، ندى الور. كما حصل التالية أسماؤهم على جائزة إنجاز وذلك نظراً للعمل كفريق على البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام 2011-2013 وهم: السيد باسم كنعان ، المهندسة فداء جرادات ، المهندس نصر الزعبي ، السيد رامي الناصر ، المهندسة وعد الجعافرة ، المهندسة إباء العيسى ، السيدة نهاد عربيات ، السيد صخر البدارين ، الأنسة منى عودة الله ، الدكتور حضرم الفايز ، السيد هشام الحجايا ، الأنسة ماجدولين أبو دلهوم ، السيد سمير العطار.

تشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية في دورتها الخامسة ( 2010-2011) وللمرة الرابعة على التوالي، وتعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء. وكانت الوزارة قد حصلت على المركز الأول في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية ضمن المرحلة البرونزية خلال الدورة الرابعة ( 2008/2009)، ومما لا شك فيه بأن تحقيق متطلبات الجائزة في كافة المعايير لا يتأتى إلا من خلال تغيير شامل لبيئة العمل بما يسمح لها أن تواكب آخر المستجدات والمتطلبات، وقد ساهمت الجائزة في غرس ثقافة التميز في جميع نواحي العمل في الوزارة مما ساهم في تحسين وتطوير الأداء، كما ساعدت في رفع مستوى وكفاءة الموظف الحكومي وزيادة فعالية العمليات والإجراءات والبعد عن البيروقراطية وذلك من خلال إدخال وتبني مفاهيم جديدة في الإدارة مثل التركيز على النتائج والشفافية ومراقبة وتقييم الأداء.

تستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي. تعتبر الجائزة حافزاً للتغيير والتحسين المستمر وقد كان لمشاركة الوزارة في أربعة دورات سابقة أكبر الأثر في دفع عجلة التحسين والتغيير وتطوير العمل ومأسسة الأداء، كما أن توفر هذا الدافع قد ساعد في تبني عديد من المبادرات الداخلية والإيمان بضرورة تنفيذها ومنها على سبيل المثال لا الحصر أتمتة أنظمة الموارد البشرية وربطها إلكترونياً، وتفعيل استخدامات شبكة الانترنت، وتحفيز الموظفين من خلال جائزتي "إنجاز" و"موظف الشهر"، ومأسسة العلاقة مع الشركاء والمتعاملين، ونشر المعرفة واكتسابها وغيرها.

وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية ( 2004/2005) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات، وشاركت منذ ذلك في جميع الدورات التالية حيث حصلت في الدورة الثالثة ( 2006/2007) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات أيضاً.



وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ص.ب. 555 عمان (11118) الأردن

هاتف رقم: 00962-6-4644466

فاكس رقم: 00962-6-4649341

البريد الالكتروني: [mop@mop.gov.jo](mailto:mop@mop.gov.jo)

الموقع الالكتروني: [www.mop.gov.jo](http://www.mop.gov.jo)